مجموعة السبع أعلنت تزويد كييف بالأسلحة لفترة طويلة.. موسكو: ضم أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي سيعني نهايته

بوتين: انضمام فنلندا للناتو سيكون خطأً.. وهلسنكي: ستتخذ القرار في الأيام المقبلة

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لنظيره الفنلندي ساولي نينيستو أن خطط حكومة هلسنكي للتوجه إلى حلف الناتو بطلب منحها العضوية فيه سيكون خطأً، لأنه لا توجد هناك أي مخاطر على أمنها، محملاً السلطات الأوكرانية المسؤولية عن تعليق مفاوضاتها مع موسكو والرامية إلى وقف الأعمال القتالية بين الجانبين.

يأتي ذلك في حين أعرب نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر غروشكو عن قناعة موسكو بأن انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تفكك هذا التكتل، فيما أعلنت دول مجموعة السبع G7 في بيان مشترك أمس أنها ستزود أوكرانيا بالأسلحة إذا لزم الأمر لفترة طويلة.

وحسب موقع «روسيا اليوم» أكد الكرملين أن بوتين ناقش هاتفياً مع نظيره الفنلندي نينيستو خطط حكومة هلسنكي للتوجه إلى حلف الناتو بطلب منحها العضوية فيه.

وذكرت الرئاسة الروسية في بيان لها أن بوتين ونينيستو، خلال المكالمة التي جرت أمس بطلب من الجانب الفنلندي، تبادلا الآراء بشكل صريح حيال إعلان قيادة فنلندا نيتها تقديم طلب للانضمام إلى الناتو.

وشدد بوتين، وفقاً للبيان، على أن تخلي فنلندا هذا عن سياسة الحياد العسكري سيكون خاطئاً، وحذّر من أن هذا التغيير في نهج هلسنكي الخارجي قد يؤثر سلباً على العلاقات الروسية الفنلندية متبادلة المنفعة التي جرى بناؤها على مدى سنين طويلة بروح حسن الجوار والتعاون والشراكة.

وجاءت هذه المكالمة وسط توقعات بتقديم فنلندا والسويد في المستقبل القريب طلباً رسمياً لانضمامهما إلى الناتو، على خلفية العملية العسكرية الروسية الخاصة المتواصلة في أوكرانيا.

وذكر بيان الكرملين أن الرئيسين الروسي والفنلندي ناقشا خلال المكالمة مستجدات الوضع في أوكرانيا، حيث أطلع بوتين نينيستو على تقييماته للمفاوضات الجارية بين موسكو وكييف.

وحمل بوتين، وفقا للبيان، الجانب الأوكراني المسؤولية عن تعليق المفاوضات مع موسكو والرامية إلى وقف الأعمال القتالية بين الجانبين وعدم إبداء اهتمام بالحوار الجاد والبناء.

بدوره وحسب بيان صادر عن المكتب الصحفي للرئاسة الفنلندية أمس أبلغ نينيستو خلال المحادثة، الرئيس الروسي بأن بلاده ستتخذ قراراً في الأيام المقبلة بشأن الانضمام إلى «الناتو».

وأوضح البيان: أبلغ نينيستو بوتين بمدى تغير الوضع الأمني لفنلندا بشكل جذري، وأشار إلى ما كان قد أبلغ به الرئيس الروسي خلال اجتماعهم الأول في عام ٢٠١٢، حيث يعتبر أن كل دولة مستقلة مسؤولة عن أمنها.

وأضاف البيان: هذا هو بالضبط ما يحدث الآن، من خلال الانضمام إلى حلف الناتو، تعزز فنلندا أمنها وتتحمل المسؤولية.

وفي السياق حذرت الخارجية الروسية من عواقب انضمام فنلندا والسويد إلى «الناتو» التي ستؤدي لعسكرة الشمال، منوهة في الوقت ذاته بأنه من السابق لأوانه الحديث عن نشر روسيا أسلحة نووية بمنطقة البلطيق.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر غروشكو: انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو سيؤدي إلى عسكرة المنطقة، فالانضمام هذا لا يلبي مصالح السويد وفنلندا، ولا مصالح الحفاظ على الأمن والاستقرار الأوروبي، ولا مصالح الاستقرار الإقليمي، بل لن يؤدي إلا إلى عسكرة منطقة الشمال التي كانت حتى وقت قريب أكثر المناطق سلمية من الناحية العسكرية في أوروبا، حيث كان التركيز على التعاون وليس المنافسة في المجال العسكري. الآن ستتغير الصورة بشكل جذري».

وشدد الدبلوماسي على أن روسيا ترفض جميع الاتهامات بعسكرة وتسليح القطب الشمالي، مؤكداً أن روسيا ليست لديها نيات عدوانية تجاه السويد وفنلندا.

وأضاف: كل هذا ينسجم مع البحث السيئ السمعة عن عدو، والذي يتم التعبير عنه بالمعنى العسكري السياسي العملي في شيطنة روسيا.

وتابع: لدينا فكرة تقريبية عن كيفية تطور الأحداث عندما سيتم إضفاء الطابع الرسمي على العضوية للسويد وفنلندا، فستعلن دول الناتو على الفور أن الجناح الشمالي ضعيف للغاية، وأن الحدود مع روسيا تبلغ ١٣٠٠ كيلومتر، هذه الحدود يجب حمايتها لذلك من الضروري نشر وحدات إضافية من القوات هناك، وهكذا دواليك.

وشدد على أن روسيا لا ترى الأسباب الحقيقية التي قد تجعل فنلندا تقوم بمثل هذا التحول الإستراتيجي والانضمام إلى حلف الناتو.

من جانب آخر أكد غروشكو أن من السابق لأوانه الحديث عن نشر روسيا لأسلحة نووية في منطقة البلطيق إذا انضمت السويد وفنلندا إلى الناتو، لكنه شدد على أنه في حال تم نشر أسلحة نووية بالقرب من حدود روسيا فإنها سترد بشكل مناسب. واستشهد غروشكو بتصريح للأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، مفاده بأن الأسلحة النووية يمكن نقلها إلى قرب الحدود الروسية، وكذلك تصريحات السلطات البولندية حول استعدادها لقبول أسلحة نووية في أراضيها.

وأوضح غروشكو: إذا تم تنفيذ هذه التصريحات في بعض الخطوات العملية، فلن يقتصر الأمر على النقل المادي للأسلحة النووية الأميركية إلى أراضي هذه الدول، ولكن إنشاء البنية التحتية اللازمة لاستخدام الأسلحة النووية، ومرة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار هذه المهام النووية المشتركة، التي يتم تنفيذها، بما في ذلك من قبل الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية، في انتهاك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالطبع، سيكون من الضروري الرد على ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الاحتياطية المناسبة التي تضمن مصداقية الردع.

وعلى خط مواز أعرب غروشكو عن قناعة موسكو بأن انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تفكك هذا التكتل، قائلاً: إذا ضم الاتحاد الأوروبي بالفعل هذه الدولة حيث تسود التشكيلات النازية والإيديولوجيا النازية المتناقضة مع القيم الأوروبية، فإن ذلك سيعني نهاية الاتحاد الأوروبي.

وشدد على أن دور أوروبا في التجارة الدولية ينخفض، وأن مراكز النفوذ الاقتصادي والسياسي تنتقل نحو الشرق، مضيفاً: إذا لم يهتم الاتحاد الأوروبي بروسيا كشريك اقتصادي، فإن موسكو ستتصرف عقلانياً، انطلاقاً من الواقع الجديد.

في غضون ذلك وحسب وكالة «تاس» أعلنت دول مجموعة السبع G7 في بيان مشترك صادر عن وزراء خارجية دول المجموعة عقب اجتماع استمر ثلاثة أيام في بلدية وانجلز بشمال ألمانيا، أمس أنها ستزود أوكرانيا بالأسلحة إذا لزم الأمر لفترة طويلة.

وفي السياق نفسه أكدت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، أن وزراء خارجية مجموعة G7 أكدوا أنهم لن يعترفوا بالتغييرات الحدودية في أوكرانيا.

كذلك أكدت دول مجموعة السبع أنها ستواصل فرض عقوبات جديدة، بما في ذلك عقوبات ضد تلك القطاعات من الاقتصاد «التي تعتمد عليها روسيا بشكل خاص»، كما ستواصل هذه الدول العمل على فرض حظر على شراء النفط من روسيا.

ميدانياً، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن سلاح الجو دمر نحو ٤٣ موقعاً لتمركز القوات المسلحة الأوكرانية خلال الليلة الماضية، في إطار العملية العسكرية الخاصة التي تقوم بها روسيا في أوكرانيا.

وقالت الدفاع الروسية في بيانها اليومي عن سير العملية العسكرية في يومها الـ٨٠ إن وسائط الدفاع الجوي الروسية أسقطت ١٣ طائرة أوكرانية مسيّرة، واحدة منها من طراز بيرقدار، كما تم اعتراض ٣ قذائف صاروخية أطلقت من راجمات «سميرتش» في منطقة خاركوف، كما دمرت خمسة مواقع قيادة ومستودعين للذخيرة في مناطق سبورنوي وبيريستوف بأراضي دونيتسك، بصواريخ عالية الدقة.

إلى ذلك أكدت الدفاع الروسية أنه تمت تصفية ما يصل إلى ١٠٠ متطرف، كما تم تدمير ٢٣ وحدة من المعدات العسكرية الأوكرانية، في حين دمر الطيران الحربي الروسي ٤٣ مركزاً لتجمع القوات المسلحة الأوكرانية، كما دمرت القوات الصاروخية والمدفعية الروسية ١٨ مركز قيادة عسكري أوكراني، و٥٤٣ نقطة تجمع عسكرية ومستودع ذخيرة بالقرب من قرية ليوبوميروفكا، بمنطقة خيرسون، بالإضافة إلى ٢٣ وحدة مدفعية تابعة للقوات المسلحة الأوكرانية.

وكالات

من لقاء سابق للرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الفنلندي ساولي نينيستو (عن الانترنت – أرشيف)

شولتس: لا نية لموسكو بتغيير موقفها من أوكرانيا

صرح المستشار الألماني، أولاف شولتس، أنه لم ير أثناء مكالمته الهاتفية الأخيرة مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، نية موسكو لتغيير موقفها من أوكرانيا.

وحسب موقع «روسيا اليوم» أضاف شولتس في حديث لموقع «t-online» الإخباري تم نشره أمس السبت إن موسكو لم تحقق أياً من الأهداف التي ذكرتها في بداية عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا، وذكر أن «حلف الناتو لم يغادر، بل زاد من وجوده العسكري في الجبهة الشرقية»، معرباً عن اعتقاده بأن الحلف سيزداد قوة حال انضمام فنلندا والسويد إليه، وفي الوقت ذاته شدد على أن مفاوضاته مع الرئيس الروسي كانت شفافة.

ومع ذلك أشار شولتس إلى أن الإمكانية الوحيدة لرفع العقوبات عن روسيا هي توقيع معاهدة سلام بين موسكو وكييف، وأوضح: يجب أن تفهم روسيا في لحظة ما أن الإمكانية الحقيقية الوحيدة لرفع العقوبات هي الاتفاق مع أوكرانيا، ولا يمكن أن يدور الحديث عن السلام المفروض.

وجدد دعواته لروسيا لسحب قواتها من أوكرانيا، مضيفاً: «وفي سائر الأمور يعمل هناك المبدأ الواضح الذي مفاده أن أوكرانيا هي التي تحل هذه المسائل، لا يمكننا إجراء مفاوضات باسمها بصورة أو بأخرى».

وزعم المستشار الألماني أن العقوبات الدولية تؤثر تأثيراً جدياً في روسيا، قائلاً: نتيجة لذلك يعاني الاقتصاد الروسي بشدة، وإمكانيات تطويره محدودة للغاية.

وفي حديثه حول مسألة مواصلة إمدادات الأسلحة لأوكرانيا وتشديد العقوبات المفروضة على روسيا أكد شولتس على أن ألمانيا وشركاءها سيواصلون عمل ذلك، موضحاً: «لأن هدفنا ينحصر في إفشال الهجوم الروسي».

وبحث المستشار الألماني، أولاف شولتس، أول من أمس الجمعة، مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، هاتفياً التطورات الأخيرة في أوكرانيا.

وقال المكتب الصحفي للكرملين إن المكالمة جرت بمبادرة من الجانب الألماني، مشيراً إلى أن بوتين وشولتس اتفقا في أعقابها على مواصلة المناقشة من خلال الاتصالات عبر القنوات المختلفة.

وكالات

أميركا وأذنابها ومن بينهم الكيان الصهيوني ألد أعدائنا

طهران: الغرب بحاجة للاتفاق النووي بسبب أزمته

من اجتماع سابق لمجموعة ٤+١ بشأن الملف النووي الإيراني (عن الانترنت – أرشيف)

أكدت طهران، أمس السبت، أن الغرب بحاجة للاتفاق النووي بسبب أزمته، وأن أميركا وأذنابها وبينهم الكيان الصهيوني، أثبتوا خلال التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة أنهم ألد الأعداء للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» عن مستشار الوفد الإيراني في مفاوضات فيينا محمد مرندي، قوله، أمس إنّ «أسباباً عديدة أدّت إلى عدم توقيع اتفاق نووي حتى الآن»، لافتاً إلى أنّ قائمة عقوبات الإرهاب الأميركية ليست الموضوع الأساسي.

وأوضح أن أوروبا والولايات المتحدة تواجهان أزمة اقتصادية وأزمة طاقة، لذا فهما في أمسّ الحاجة للتوصل إلى اتفاق مع إيران، والغرب يريد تحقيق الهدوء في منطقة غرب آسيا حتى يستطيع التركيز على أوكرانيا وروسيا.

وأضاف مرندي: «بعد زيارة المنسق الأوروبي إنريكي مورا إلى طهران ننتظر حتى نرى إن كان الأميركيون جاهزين لإظهار المرونة اللازمة لتوقيع الاتفاق أم لا سنرى ما إذا كانت دوافع الإدارة الأميركية الحالية للاتفاق كافية للتوقيع عليه والوقوف بوجه معارضيه في واشنطن أم لا».

وأكد أن إيران ليست منافساً لروسيا في سوق النفط والغاز العالميين، مشيراً إلى أن بلاده تنتج النفط حالياً بكامل طاقتها وتصدره، مشدداً على أنّ الاتفاق النووي لن يحلّ وحده مشكلة الأوروبيين الاقتصادية والحل الوحيد لها أن تكون لديهم علاقات أكثر منطقية مع روسيا.

وفي السياق أكد المدير العام لشركة النفط الوطنية الإيرانية، محسن خجسته مهر، تعزيز التعاون المشترك بين إيران وروسيا في مجال الطاقة.

وحسب وكالة «إرنا» عقد لقاء أمس الأول الجمعة بين المدير العام لشركة النفط الوطنية الإيرانية وكبار مديري شركة «غازبروم» الروسية على هامش أعمال اليوم الأول للمعرض الدولي الـ٢٦ للصناعات النفطية المقام في العاصمة الإيرانية طهران، واتفق الجانبان على استمرار المحادثات في مختلف قطاعات الطاقة.

من جهة ثانية أفادت وكالة «فارس» نقلاً عن الموقع الإعلامي لوزارة الدفاع الإيرانية بأن آشتياني أعلن ذلك في كلمته التي ألقاها أمس السبت أمام ملتقى كبار المسؤولين في الوزارة لدى إشارته إلى الإستراتيجية السريعة لتحقيق شعار هذا العام من مرشد الثورة الاسلامية في ايران علي الخامنئي.

وأشار إلى شعار قائد الثورة الإسلامية لهذا العام واعتبره يمثل عمق نظرته الحكيمة التي يتسم بها القائد العام للقوات المسلحة الإمام الخامنئي، مشدداً على ضرورة تنفيذ أوامره بحذافيرها والاهتمام بها حتى تحقيقها بشكل تام.

وأوضح آشتياني أن أميركا وأذنابها وبينهم الكيان الصهيوني، أثبتوا خلال التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة أنهم ألد الأعداء للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأكد أن هؤلاء يريدون فرض إرادتهم على الشعوب والقبول بالنظام الأحادي الجانب ودورهم في إثارة الحروب بين الدول والخلافات والنزاعات التي لا طائل من ورائها، لذا يجب على القوات المسلحة رفع مستواها الدفاعي لمواجهة هذه المؤامرات.

في سياق متصل أكد قائد سلاح البر في الجيش الإيراني العميد كيومرث حيدري في الكلمة ألقاها أمس السبت ضرورة التزود بالعلم الحديث في البرامج الرئيسة للجيش الإيراني، مشدداً على أهمية ذلك إلى جانب التحلي بالبصيرة ومعرفة أهداف العدو والتصدي له بكل قوة واقتدار.

وكالات

صحيفة صينية: إجراءات روسيا المضادة للعقوبات وجهت ضربة قوية للدولار

قالت صحيفة «هوانكيو شيباو» الصينية إن الإجراءات المضادة التي اتخذتها موسكو رداً على العقوبات المناهضة لروسيا وجهت ضربة قوية لمكانة الدولار في النظام المالي الدولي.

وحسب موقع «روسيا اليوم» قال الخبير قاو دي شنغ في مقال نشرته الصحيفة، إن الخطوة التي شكلت خطراً على واشنطن هي قرار روسيا بتوسيع استخدام الروبل مع الدول الأخرى، حيث أكد أن «بيان روسيا بشأن سداد الدين الخارجي بالروبل واستخدامه كعملة تسوية عند تصدير الطاقة والموارد الاستراتيجية إلى دول ومناطق غير صديقة زعزع احتكار الدولار في التجارة العالمية والنظام المالي، لافتاً إلى أن العالم يدخل بسرعة في عصر ما بعد الدولار.

كما أكد الخبير أن فعالية الإجراءات التي اتخذتها موسكو أثبتت فشل سياسة العقوبات للولايات المتحدة والغرب.

وبعد البدء بعملية عسكرية روسية خاصة في أوكرانيا، صّعدت الدول الغربية من ضغوطها على موسكو، حيث تعالت الدعوات في أوروبا لتقليل الاعتماد على موارد الطاقة الروسية، وأعلنت العديد من العلامات التجارية انسحابها من روسيا، كما أغلق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا ودول أخرى الأجواء أمام الطائرات الروسية، وفرضت العديد من العقوبات ضد روسيا استهدفت كيانات وأفراداً وقطاعات مالية وغيرها بهدف إضعاف وخنق الاقتصاد الروسي.

من جهته وصف الكرملين هذه الإجراءات بأنها حرب اقتصادية لا سابق لها، كما لفت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى أن العقوبات هذه وجهت أيضا ضربة خطيرة للاقتصاد العالمي بأكمله.

وكالات

السلطات الألمانية تحظر تظاهرات إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية

«فتح» في ذكراها الـ٧٤: التطهير العرقي جريمة لاتسقط بالتقادم وشعبنا أكثر تمسكاً بحق العودة

رغم مرور ٧٤ عاماً على نكبة عام ١٩٤٨، التي تصادف اليوم الأحد، يؤكد الشعب الفلسطيني أنه أكثر تمسكاً بحقه بالعودة إلى دياره وممتلكاته، وأكثر إصراراً على تنفيذ هذا الحق المنسجم مع القانون الدولي والإنساني وقرارات الأمم المتحدة، وعدم السماح بالقفز عنه مهما طال الزمن، رغم الصمت الدولي، ومحاولات العديد من الدول الداعمة للكيان الصهيوني طمس ليس فقط الحقيقة، بل حرمان فلسطينيي الشتات من إحياء الذكرى كما حصل في ألمانيا أمس.

فقد نقلت وكالة «وفا» عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» قولها في بيان أمس السبت، لمناسبة الذكرى الـ٧٤ على النكبة، التي تصادف الخامس عشر من أيار، إن جريمة التطهير العرقي التي ارتكبتها العصابات الصهيونية خلال حرب عام ١٩٤٨، وهي الأفظع في تاريخ البشرية المعاصر، لن تسقط بالتقادم، والشعب الفلسطيني لن يتخلى عن حقه في محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، الذين يختبئون خلف الصمت الدولي، وسياسية ازدواجية المعايير.

وأكدت أن أي سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة لابد أن يستند إلى الاعتراف بحق شعبنا الفلسطيني بالعودة، بموجب القرار ١٩٤، وحق تقرير المصير، وإقامة دولته الوطنية الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران، وعاصمتها القدس الشرقية.

وذكرت «فتح» أن الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي أطلقتها الحركة عام ١٩٦٥، كانت بمنزلة الرد الفلسطيني على النكبة وتداعياتها، ومن أجل تحرير إرادة شعبنا وانتزاع قراره الوطني الفلسطيني المستقل.

ودعت الحركة جماهير الشعب الفلسطيني إلى الوحدة والتلاحم في وجه الاحتلال الإسرائيلي والاعتداءات المتواصلة على أرضه ومقدساته، وكل أشكال التهويد والاستيطان، مؤكدة أهمية إنهاء الانقسام بأسرع وقت، لأن الوحدة الوطنية هي الرد الأمثل على النكبة وسياسة التطهير العرقي والعنصرية.

وأشادت «فتح» بصمود جماهير شعبنا في أماكن وجوده كافة، بدءاً من أبناء شعبنا داخل أراضي عام ١٩٤٨، الذين يكافحون ضد العنصرية، ومن أجل تحقيق المساواة، وحقهم في التعبير عن هويتهم الوطنية والثقافية.

كما أشادت بصمود جماهير شعبنا الفلسطيني في مخيمات الشتات والمنافي، مشددة على حقهم المقدس في العودة إلى وطنهم التاريخي فلسطين.

وأعربت «فتح» عن تقديرها للصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني في القدس المحتلة، وكفاحهم الشجاع ضد سياسات تهويد العاصمة الأبدية، بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، وكنيسة القيامة، مشيرة بشكل خاص إلى الصامدين في حيي الشيخ جراح وسلوان، وفي كل زاوية من زوايا القدس.

وأكدت أن كفاحها سيتواصل حتى ينال شعبنا حقه المشروع في العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

إلى ذلك حظرت السلطات الألمانية جميع تظاهرات إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية التي كان مقرراً تنظيمها في العاصمة برلين اليوم الأحد، وذكرت وسائل إعلام ألمانية أن المحكمة الإدارية في برلين حظرت خمس تظاهرات كانت ستنظمها منظمات وجمعيات مؤيدة للشعب الفلسطيني بذريعة أنها تنطوي على «مخاطر نداءات تحريضية وأعمال عنف» حسب زعمها.

وانتقدت منظمة «فلسطين تتحدث» بشدة الحظر المفروض على تظاهراتها وصنفت الحكم بأنه اعتداء على الحقوق الأساسية في حرية التجمع وحرية التعبير.

ونقلت وكالة «سانا» عن المنظمة قولها أمس في بيان إن «حظر شرطة برلين الفعاليات التذكارية يقيد الفلسطينيين والمؤيدين لهم في ألمانيا ويمنعهم من حقوقهم الأساسية ويثير القلق على عدة مستويات وفقاً لمعايير دولة ديمقراطية دستورية».

وكالات

الوطن
رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
المدير الفني: لارا توما
المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥–٠١١ فاكس: ٢١٣٩٩٢٨–٠١١
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥ هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦–٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧–٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠–٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١–٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول هاتف: ٢٣١٢١٨–٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨–٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥–٠٤٣ – فاكس: ٢٣١٣٠٩٠–٠٤٣
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
www.alwatan.sy

اللبنانيون يختارون ممثليهم اليوم.. ١٥ دائرة انتخابية و١٢٨ مقعداً و٣٫٩ ملايين ناخب

عون: الانتخابات هي الطريق للتغيير والمحاسبة بصندوق الاقتراع

مع إنهاء لبنان تحضيراته، لإجراء الانتخابات البرلمانية اليوم الأحد، حيث يرسم اللبنانيون عبر صناديق الاقتراع واختيار ممثليهم في المجلس النيابي صورة المرحلة المقبلة، دعا الرئيس ميشال عون اللبنانيين، أمس، للمشاركة بكثافة بالانتخابات على اعتبار أنها الطريق الصحيح للتغيير، وأن المحاسبة تكون دائما بصندوق الاقتراع.

وفي كلمة له موجّهة إلى اللّبنانيّين، قال عون: «أخاطبكم عشية الانتخابات النيابية كي أدعوكم للمشاركة فيها بكثافة، والتعبير عن رأيكم، واختيار من تثقون بهم وتجدونهم أهلًا للدّفاع عن حقوقكم، وإقرار القوانين الّتي تصونها وتحميها، خصوصاً وأنّ مجلس النوّاب المقبل سيكون أمام مسؤوليّات تشريعيّة كبرى واستحقاقات دستوريّة».

ورأى عون أنّ «الانتخاب ليس مجرّد حقّ فحسب، بل هو أيضاً واجب لكلّ مواطن، كما أنّه الطريق الصحيح والفعلي للتغيير»، وتابع: «لقد حانت لحظة المحاسبة، ولحظة تحديد الخيارات، والمحاسبة تكون دائماً في صندوق الاقتراع»، معتبراً أنّ «الانتخابات هي فرصتكم، فلا تضيعوها، خصوصاً بعد الحقائق التي تكشّفت خلال هاتين السنتين، والأكاذيب التي تم فضحها، وبعدما بات للفساد وللسرقة وجوه وأسماء».

وبين عون أنّهم «منذ ٣٠ سنة جعلونا نعيش كذبة كبيرة، وأوهمونا أن الليرة بخير وأن أموالنا موجودة ولا شيء يدعو للقلق»، ولكن «منذ فترة، انتهت الكذبة»، مشيراً إلى أنّه «اليوم، هنالك حملة تيئيس كبرى، عنوانها أنّ لبنان مكسور ومفلس: فغادروه، واهربوا، وأقول: لا، وقلتها منذ سنين، وها إنّني أكررها: إنّ لبنان منهوب وليس مكسوراً، ولا هو بمفلس».

وأكد أنه «ليس عون الذي أمضى حياته يقاتل من أجل وحدة لبنان، وسيادته على كل شبر من أرضه وبحره، وأول من تقدّم بإستراتيجية دفاعية وطنية، سيسمح اليوم أو في أي يوم، ان تُمسَّ هذه السيادة، أو تُباع في السوق السوداء، أو تغدو موضع مساومة أو مقايضة».

كما ذكر بأنّه «منذ يومين، أوصى تقرير الأمم المتحدة بإعطاء النازح السوري واللاجئ الفلسطيني حق العمل والاستفادة من الضمان الاجتماعي»، مكرراً «أن حق الشعب اللبناني هو أولوية، ووطننا لم يعد قادراً على تحمّل أعباء اللجوء والنزوح، ونرفض كل شكل من أشكال الدمج والتوطين، وأكرر أيضاً أنه لا يمكن لأحد أن يأخذ توقيعي إلا على عودة آمنة للاجئين والنازحين الى بلادهم».

وبدأت صباح أمس عملية توزيع صناديق الاقتراع على كل المراكز الانتخابية حيث تسلمها رؤساء الأقلام والكتبة تمهيداً لبدء العملية الانتخابية.

ونقل موقع «النشرة» عن قيادة الجيش اللبناني قولها في بيان أمس: إن «قوى الجيش ووحداته بدأت بالانتشار على الأراضي اللبنانية كافة لحفظ أمن العملية الانتخابية وضمان سلامة إجرائها»، داعية المواطنين إلى التعاون والالتزام بتعليمات القوى الأمنية.

ومن المفترض أن يختار الناخبون اللبنانيون في السباق البرلماني المرتقب، ١٢٨ نائباً يتوزعون على ١٥ دائرة انتخابية، وفق قانون انتخابي يعتمد النسبية على أساس اللوائح المغلقة، مع إعطاء صوت تفضيلي واحد من كل ناخب لمرشح ضمن اللائحة.

وتتوزع المقاعد الـ١٢٨ على النحو الآتي: ٢٨ للسنة، و٢٨ للشيعة، و٨ للدروز، و٣٤ للموارنة، و١٤ للأرثوذكس، و٨ للكاثوليك، و٥ للأرمن، ومقعدان للعلويين، ومقعد واحد للأقليات داخل الطائفة المسيحية.

ويبلغ مجموع الناخبين اللبنانيين ٣٫٩ ملايين ناخب، بينهم ٢٢٥ ألف ناخب في الخارج.

وفي ٦ و٨ الشهر الجاري، اقترع المغتربون اللبنانيون في ٥٨ بلداً، حيث بلغت نسبة مشاركتهم ٦٣ بالمئة، وفق أرقام رسمية.

وكالات

الرئيس اللبناني ميشال عون (عن الانترنت)

الحربي العراقي استهدف مسلحين من داعش في جبال قره جوخ

«دولة القانون»: أي حكومة ستخرج من عباءة المستقلين ستكون ضعيفة

أكد ائتلاف دولة القانون في البرلمان العراقي، أمس السبت، أن النواب المستقلين سيتنصلون عن تشكيل الحكومة المقبلة بعد أن وضعت الكرة في ملعبهم، متهمة جهات سياسية متنفذة بالاستفادة من بقاء حكومة تصريف الأعمال من أجل إبرام صفقات ومشاريع سياسية.

وكالة «المعلومة»، نقلت عن النائب في ائتلاف دولة القانون محمد الشمري، قوله أمس إن: قضية إسناد مهمة تشكيل الحكومة المقبلة على عاتق المستقلين أمر صعب بالوقت الحاضر لأن المرحلة المقبلة مرحلة صعبة جداً حيث إن أي رئيس حكومة سيختاره المستقلون سيكون ضعيفاً لكونه لا يمتلك خلفية سياسية قوية داعمة له».

وبيّن أن المستقلين سيتنصلون عن المهمة التي أنيطت بهم لهذا السبب الرئيسي وخاصة بعد أن خرجت أصوات وتصريحات تؤكد ذلك.

وتابع الشمري «أي حكومة ستخرج من عباءة المستقلين ستكون معرضة للاستقالة وفي حال استمرارها سيكون أداؤها ضعيفاً وبالتالي فان ضعفها سيكون على حساب المواطن».

وأوضح الشمري أن انتهاء مدة تكليف المستقلين بتشكيل الحكومة سيضع التحالف الثلاثي والإطار التنسيقي في حرج أمام الشارع ولابد من التوصل إلى صيغة للخروج من الأزمة.

من جهته وقال النائب عن «الائتلاف» عارف الحمامي إن «هناك جهات سياسية مستفيدة من بقاء حكومة مصطفى الكاظمي لتمرير صفقات ومشاريع وعقود».

ونقلت «المعلومة» عن الحمامي أن الجهات المستفيدة من حكومة الكاظمي ليس لديها الرغبة الحقيقية في إجراء تفاهم بين الإطار والتيار لتشكيل الحكومة المقبلة، مبيناً أن استمرار حكومة الكاظمي فترة أطول يعني استمرار الأزمات في البلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

وكانت أطرافاً سياسية أكدت في وقت سابق، أن تأخر الخروج من الانسداد السياسي وإنهاء الأزمة الراهنة يصب في مصلحة التحالف الثلاثي.

ميدانياً أعلنت خلية الإعلام الأمني في العراق، أمس السبت، استهداف عدد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي كانوا متحصنين داخل كهف في جبال قره جوخ في إقليم كردستان العراق بشمال البلاد.

وأضافت خلية الإعلام الأمني في بيان: «وفقاً لمعلومات استخبارية دقيقة، ومن خلال التنسيق والتعاون بين قطعات جهاز مكافحة الإرهاب وقوات البيشمركة، المحور السادس، مع خلية العمليات المشتركة، نفذت طائرات F16 التابعة للقوة الجوية العراقية ٤ ضربات استهدفت خلالها كهفاً في جبال قره جوخ بداخله عدد من عناصر «داعش» الإرهابية، حيث باشرت قوة من المحور السادس في قطعات البيشمركة تفتيش المكان المستهدف».

وكالات

أحمد ضيف الله

القصة ليست رمانة

الانقسام الحاد في مواقف القوى والأحزاب الكردية بشأن الاتفاق على رئيس جديد كردي لجمهورية العراق ومن ثم تشكيل الحكومة الاتحادية في بغداد، هو في حقيقته انعكاس طبيعي ومنطقي للانقسام القائم في إقليم كردستان منذ عام ٢٠١٣ حول الإدارة ونظام الحكم وتقاسم السلطة ونهب الثروات في الإقليم، الذي تصاعد مؤخراً بشأن إجراء الانتخابات البرلمانية في الإقليم في الأول من تشرين الأول ٢٠٢٢.

مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني كان قد اختير رئيساً لإقليم كردستان لأول مرة في الـ١٢ من حزيران ٢٠٠٥، ثم أعيد انتخابه مرة ثانية في الـ٢٥ من تموز ٢٠٠٩ لفترة تنتهي في عام ٢٠١٣.

الأحزاب الرئيسة الأربعة في برلمان الإقليم: الاتحاد الوطني الكردستاني، حركة التغيير، الاتحاد الإسلامي الكردستاني، والجماعة الإسلامية، كانت تطالب خلال تلك الفترة بإجراء تعديل على قانون الرئاسة في الإقليم بتغيير النظام من رئاسي إلى برلماني، وجعل المنصب بروتوكولياً من دون صلاحيات كبرى، كالنظام المعمول به في بغداد، وهو الأمر الذي رفضه الحزب الديمقراطي الكردستاني بقوة، ونجحت في الـ٣٠ من حزيران ٢٠١٣ في تمرير قانون، حددت فيه مدة ولاية الرئيس بأربع سنوات، وعدد مرات شغل المنصب بمرتين، مقابل تمديد فترة رئاسة مسعود البارزاني عامين آخرين تنتهي في الـ١٩ من آب ٢٠١٥، إلا أن مسعود استمر في السلطة بعد ذلك، رافضاً أي بديل عنه، ما اعتبرته الأحزاب الكردية «مغتصب» سلطة، فرد بمنع رئيس البرلمان يوسف محمد من دخول البرلمان في الـ١١ من تشرين الأول ٢٠١٥ لمزاولة عمله، ما أبقى البرلمان مشلولاً فترة تزيد على العامين، فضلاً عن طرد أربعة وزراء من كتلة «التغيير» من وزاراتهم لمعارضتهم بقاءه في السلطة، ولم يتنح من منصبه إلا مضطراً في الـ٢٩ من تشرين الأول ٢٠١٧، موزعاً صلاحياته على السلطتين التنفيذية والتشريعية، من دون إلغاء المنصب، بعدما قامت الحكومة المركزية في بغداد بإجراءات حازمة عسكرية واقتصادية، رداً على إجراء استفتاء انفصال الإقليم عن العراق في الـ٢٥ من أيلول ٢٠١٧.

القوى الكردية الأساسية، كانت قد رفضت نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت على أساس أن الإقليم دائرة انتخابية واحدة في الـ٣٠ من أيلول ٢٠١٨، متهمة الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتزوير، حيث حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على ٤٥ مقعداً، من أصل ١١١ عدد مقاعد البرلمان، مقابل حصول حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على ٢١ مقعداً، وحركة التغيير على ١٢ مقعداً، وحراك الجيل الجديد على ٨ مقاعد، والجماعة الإسلامية على ٧ مقاعد، وقائمة «نحو الإصلاح» على ٥ مقاعد، وتشتت باقي مقاعد البرلمان على القوى الأخرى المشاركة بمعدل مقعد واحد إلى مقعدين.

وفي ظل عودة السجال السياسي مجدداً إلى الساحة السياسية الكردية بشأن نظام الحكم الرئاسي وصلاحياته، وانكسار حالة التوازن في سياسة تقاسم المناصب بين الثقلين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، شُل عمل البرلمان تماماً.

وضمن أجواء مقاطعة أعمال البرلمان من الأحزاب الكردية الرئيسة، مرر الحزب الديمقراطي الكردستاني مرشحه لرئاسة الإقليم نيجيرفان إدريس البارزاني في الـ٢٨ من أيار ٢٠١٩ بأغلبية ٦٨ صوتاً من أصل ٨٤ نائباً حضروا الجلسة البرلمانية، ومن ثم التصويت على تشكيلة مسرور مسعود البارزاني الوزارية في الـ١٠ من تموز ٢٠١٩، بعد ٣٠٠ يوم من تاريخ إجراء الانتخابات البرلمانية.

في الـ٢٤ من شباط ٢٠٢٢، أصدر رئيس إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني مرسوماً بتحديد يوم الأول من تشرين الأول ٢٠٢٢ موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية في الإقليم، وفيه استحضرت كل الخلافات الكردية– الكردية السابقة، بما فيها الداعية إلى تعديل قانون الانتخابات في الإقليم باعتماد نظام الدوائر المتعددة ٤ دوائر بدلاً من نظام الدائرة الواحدة، وإعادة هيكلة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، حيث يصر الحزب الديمقراطي الكردستاني وحلفاؤه من بقية الأحزاب الصغيرة، كالحزبين الشيوعي الكردستاني والاشتراكي، على إجراء الانتخابات وفقاً لنظام الدائرة الانتخابية الواحدة.

سياسات التفرد الحزبي باتخاذ القرارات، وتوجهات الانفصال عن الوطن الأم لآل البارزاني، ونهب ثروات العراق والتمرد على قرارات الحكومة المركزية في بغداد، أوصلت إقليم كردستان إلى حالة من التشظي والانقسام، معرضة السلم الأهلي وأمن ووحدة الأراضي العراقية والمنطقة للخطر. فالحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني يعتبر الإقليم كأنه تركة حصرية لآل البارزاني، له كامل الحق في إدارته واستثمار ثرواته لمصلحته، متجاوزاً بذلك حقوق الشعب العراقي كله.

إن الخلاف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وخصمه الاتحاد الوطني الكردستاني، بشأن المرشح الكردي لرئاسة جمهورية العراق و«حكومة الأغلبية الوطنية»، هو أحد انعكاسات أزمات الإقليم السياسية على مدى ١٩ عاماً، و«القصة ليست رمانة، إنها قصة قلوب مليانة».

اسمنت البادية (ش.م.م)
AL BADIA CEMENT (JSC)

إعلان شركة اسمنت البادية عن توزيع أرباح العام 2021

بناءً على قرار الهيئة العامة لشركة اسمنت البادية المنعقدة يوم الاثنين الموافق لـ 25/04/2022 تعلن شركة اسمنت البادية (ش.م.م) عن توزيع أرباح للسادة المساهمين عن العام 2021، وذلك اعتباراً من تاريخ 17.05.2022 علماً بأن الأرباح تستحق لمالكي الأسهم حتى تاريخ 21/04/2022 وفقاً للسجلات الواردة من سوق دمشق للأوراق المالية.

يرجى من السادة المساهمين التواصل الفوري مع الشركة من أجل تحديث البيانات وتزويد المعلومات الخاصة بحسابهم المصرفي في سوريا. على أن تكون معلومات الحساب المصرفي كاملة (الاسم الثلاثي لصاحب الحساب، اسم المصرف، فرع المصرف، رقم الحساب) وأن يكون الحساب المصرفي بنفس اسم المساهم الموجود في سجلات المساهمين في الشركة.

يمكن إرسال المعلومات عبر الايميل الالكتروني أو الفاكس أو من خلال رسالة نصية عبر الواتس آب حسب ما هو موضح أدناه:

قسم علاقات المساهمين
هاتف: 9798 11 963+
جوال (واتس آب): 584 004 958 963+
فاكس: 2140095 11 963+
ايميل: investor.relations@albadiacement.com